الأمن الغذائي والسياسات الزراعية المنتهجة في الجزائر (2000-2014)

Food security and agricultural policies in Algeria 2000-2014

عياش خديجة

جامعة امحمد بوقرة بومرداس (الجزائر)

k.aiache@univ-boumerdes.dz

تاريخ الارسال: 2021/05/15 تاريخ القبول: 2021/11/26 تاريخ النشر: 2021/12/24

ملخص: *تناولت الدراسة دور السياسات الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي الجزائري ،هذا من خلال البحث في دور البرامج و المخططات الزراعية في النهوض بالبنية التحتية للقطاع الزراعي و تحقيق التنمية الفلاحية و الريفية و من ثم الامن الغذائي. وقد تم التركيز على مخططين أساسيين عرفتهما الجزائر في الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2014 ألا وهما (المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية ،سياسة التجديد الفلاحي والريفي).*

الكلمات المفتاحية: *الأمن الغذائي؛ السياسات الزراعية ؛ الجزائر ؛ سياسة التجديد الفلاحي ؛المخطط الوطني للتنمية الفلاحية.*

Abstract:

The study examined the role of agricultural policies in achieving Algerian food security, through researching the role of agricultural programs and plans in promoting the infrastructure of the agricultural sector and achieving agricultural and rural development and then food security. Emphasis was placed on two basic plans known to Algeria during the period from 2000 to 2014, namely (the National Plan for Agricultural and Rural Development, and the Policy for Agricultural and Rural Renewal).

key words: *food security; agricultural policies; Algeria; The policy of planned peasant renewal; National Peasant Development.*

- **مقدّمة:**

يعتبر الأمن الغذائي قضية محورية تحظى بأهمية بالغة، خاصة في ظل التزايد المتواصل للواردات الغذائية في الدول النامية من أجل توفير حاجيات السكان من الغذاء؛ وبحكم أن الجزائر ارتبط أمنها الغذائي بالعائدات النفطية فإنها تبقى هي الأخرى تعاني تحديات كبيرة فأي تذبذب في أسعار النفط يؤثر ذلك سلبا عليها.

وبما أن القطاع الفلاحي هو العصب الحساس للاقتصاد الوطني في أي دولة والسبيل الوحيد لتحقيق الأمن والاستقلالية الغذائية، فإن الجزائر أعطته القدر الكافي من الأهمية للمساهمة في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية للوطن من جهة والتخلص من التبعية الغذائية للخارج من جهة أخرى.

ومن هنا قمنا بمحاولة تحليل و فهم آثار ونتائج هذه السياسات الزراعية على الأمن الغذائي في الجزائر انطلاقا من الإشكالية التالية:

ما مدى نجاعة السياسات الزراعية المنتهجة في الجزائر من 2000 إلى 2014 في تحقيق أهدافها المتعلقة بالأمن الغذائي؟

ومن أجل الإجابة على هذه الإشكالية سيتم دراسة الموضوع وفق ما يلي:

- قاعدة الموارد الزراعية الجزائرية
- أهم السياسات الزراعية في الجزائر
- معادلة الأمن الغذائي والتنمية الزراعية في الجزائر

1. قاعدة الموارد الزراعية الجزائرية

في هذا المحور سنقوم بدراسة نقطة جد مهمة تتمثل في الموارد الأساسية التي على أساسها يقوم القطاع الفلاحي، وهي موارد طبيعية، بشرية، تقنية بالإضافة للتكوين.

1.1 الموارد الطبيعية

الجزائر بمساحة 2،5 مليون كم^2 أوسع بلد في إفريقيا لكن 9،2 على 10 تحتلها الصحراء، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الشرق تونس وليبيا ومن الغرب المغرب موريتانيا والصحراء الغربية.

(mokhtar, l'algerie pays immergeant d'un géant sur papier a un géant en papier)

تتميز بقسمين تضاريسيين كبيرين هما:

- **ما قبل الأطلس الصحراوي (السهول، الهضاب ومرتفعات الأطلس التلي)**
- **وما بعد الأطلس الصحراوي (الصحراء)**

إن هذا التنوع في الخريطة التضاريسية للجزائر، أدى إلى تنوع اقاليم المناخ من مناخ البحر الأبيض المتوسط في الشمال، والمناخ الشبه الجاف في الهضاب والمناخ الصحراوي في الجنوب وعلى أساس هذا الاختلاف، تتحدد نوعية الغطاء النباتي في كل منطقة وكذا نوعية المحاصيل الزراعية التي تزدهر فيها.

أ- التربة:

يعرف العقار على ضوء المادة 83 من القانون المدني بأنه كل شيء مستقر بحيزه وثابت ولا يمكن نقله من مكان دون تلف، كما يلحق بالعقار المنقولات التي يضعها صاحبها على العقار المملوك له من أجل خدمته أو استغلاله وتسمى في هذه الحالة منقولات بالتخصيص. (عيسى و مريم ، 2016)

تعتبر الأرض العنصر الأساسي لأي إنتاج زراعي وعلى أساس نوعيتها تتحدد نوعية وحجم الإنتاج الزراعي، حيث تقدر مساحة الجزائر بـ238 مليون هكتار منه 48،1 مليون هكتار مستغلة في المجال الزراعي حسب إحصائيات سنة 2014 هي مصنفة إلى أربعة أقسام وهي:

أراضي قابلة للزراعة،أراضي صالحة للزراعة،أراضي المساحة المحصولية وأراضي مسقية.

ب -المياه: يمثل الماء أهم عناصر الحياة، كما أنه يعتبر من العناصر الأساسية التي تتحكم في الإنتاج الزراعي وتكثيف الزراعة، إن تطور هذا القطاع وتنميته مرتبطان بحجم المياه المعبئة له، التي تستغل في الري الفلاحي وتوسيع المساحة المسقية، كما أن الظروف المناخية لها دور فعال في التحكم في حجم المساحة المسقية، التي هي ضئيلة مقارنة مع حجم الأراضي الصالحة للزراعة وتنقسم إلى ثلاثة موارد هي:

- **الموارد المائية المطرية:** تقدر كمية الأمطار التي تتساقط سنويا على الجزائر بـ 197 مليار متر مكعب، بمعدل تساقط سنوي يقدر بـ 82 ملم، ويقدر نصيب الهكتار من الأمطار بـ 28 ملم سنويا وهو معدل ضعيف مقارنة بالضفة الشمالية للبحر المتوسط، هذا راجع إلى طبيعة التضاريس والبعد عن المسطحات المائية.
- **الموارد المائية السطحية:** وتتمثل في مياه الوديان والأنهار، التي تعتبر قليلة في بلادنا وتقدر بـ 13.5 مليار متر مكعب سنويا بالرغم من قلتها فإنه لا يستغل منها سوى 22 % والجزء الباقي يصب في البحار والشطوط.
- **الموارد المائية الجوفية:** تشير الإحصائيات أن حجم المياه الجوفية يقدر بـ 33 مليار م^3، وأن احتياطي المياه الجوفية في الصحراء الجزائرية يقدر بـ60 ألف مليار متر مكعب، إلا أن استغلالها يبقى ضعيفا بسبب التكاليف الباهظة لتهيئة الآبار وكذا ضعف معدل تجديدها لا تتجاوز 0،6 مليار متر مكعب في السنة.

الجدول رقم(1): إجمالي المياه السطحية والجوفية والمخزون والمستثمر منها.

المياه السطحية		المياه الجوفية		المياه المخزنة	المياه المتجمدة
الموارد	المستثمر	الموارد	المستثمر		
13000	600	4200	29000	150000	7200

المصدر: رفعت لقوشة،التنمية الزراعية قراءة في مفهوم متطور

من الجدول يتضح أن المياه السطحية تستعمل منها نسبة قليلة تقدر بـ 6، 4 % والجزء الآخر الذي يقدر بـ 95،4 % ينصرف نحو البحر والشطوط.

وأن المياه الجوفية تستغل منها نسبة لا بأس بها، مقارنة مع المياه السطحية المستغلة، كما نلاحظ كمية كبيرة من المياه المخزنة يمكن استغلالها في زيادة توسيع مساحة الأراضي المسقية، التي تتجاوز 300.000 هكتار أي بنسبة 3% من المساحة الصالحة للزراعة. (رفعت، 1998)

كما قدرت كمية المياه التي تم تحليتها سنة 2009 بـ 825مليون متر مكعب، ومن المحتمل أن ترتفع النسبة لتصل إلى 900 مليون م^{3}سنة 2025كهدف من أهداف المخطط الوطني للتهيئ المائية (2006-2025).

ج- **الثروة النباتية:** يشكل الإنتاج النباتي، المقياس الأساسي والجزء الكبير لمعرفة مدى مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام؛ وعليه كانت كل السياسات المطبقة في المجال الزراعي تهدف إلى زيادة حجم الإنتاج النباتي وترقيته.أهم المحاصيل التي نركز عليها نجد إنتاج الحبوب، حيث يحتل الصدارة، ويظهر ذلك من خلا المساحة المخصصة لزراعة الحبوب و التي قدرت بـ 3389774 هكتار سنة 2012 حسب إحصائيات منظمة الأمم المتحدة للأغذية و الزراعة(FAO) يليه إنتاج الخضر ثم الحمضيات ثم الفواكه الأخرى بعدها تأتي الزراعة الصناعية والكروم وأخيرا البقول الجافة.

د- **الثروة الحيوانية:** تعتبر الثروة الحيوانية القسم الثاني في القطاع الزراعي بعد الإنتاج النباتي، وتمثل إحدى أهم مصادر الإنتاج الفلاحي، لما لها من أهمية في توفير الاحتياجات الغذائية إذ تعتبر عنصرا أساسيا لنمو جسم الإنسان وتزويده بالطاقة اللازمة، كما يوفر المواد الأولية للعديد من الصناعات وله أهمية اقتصادية باعتباره مجال من مجالات الاستثمار الفلاحي؛ حيث يتميز بنوع من الاستقرار في الإيرادات على خلاف الإنتاج النباتي، فحسب إحصائيات وزارة الفلاحة و التنمية الريفية قدرت الثروة الحيوانية لسنة 2014 ب 2049652 رأس من الأبقار و ما يفوق 25000000 رأس من الإغنام بالإضافة إلى تربية المعز و الإبل و هذا راجع إلى الإهتمام الكبير بتربية الحيوانات وتطويرها ضمن أهداف المخططات التنموية وهذا بإنشاء الحظائر وتزويدها بالمستلزمات الضرورية.

2.1الموارد البشرية:

يمثل العنصر البشري المحرك الأساسي لأي قطاع إنتاجي بصفة عامة والقطاع الزراعي بصفة خاصة، فهو العنصر الذي بإمكانه تحقيق الشروط الملائمة لاستغلال الموارد الطبيعية والاستعمال الأمثل للإمكانيات المتوفرة، حيث بلغ سنة 2014 عدد سكان الجزائر 38.7مليون نسمة منهم 50 بالمئة شباب أقل من 25 سنة، و إذا تحدثنا عن سياسة التشغيل في القطاع الفلاحي فنلاحظ أنها شهدت إخلالات كثيرة و لعله يعود ذلك إلى الهجرة من الريف إلى المدينة و عوامل أخرى لكن منذ سنة 2000 بدأنا نلاحظ عودة الشباب إلى العمل في هذا القطاع و حتى لاحظنا أيضا دور المرأة في هذا المجال، خاصة إذا كان هذا العنصر البشري ذو مؤهلات علمية وتقنية تمكنه من توفير شروط رفع الإنتاج الزراعي إلى المستوى الذي يكفل بتحقيق الاحتياجات الغذائية للسكان.

3.1. الدعم المالي والتقني:

إن تقدم مختلف القطاعات الاقتصادية مرهون بوجود رؤوس أموال ضخمة المخصصة لتسييرها، وفيما يتعلق بالقطاع الفلاحي فإن الدولة تخصص في ميزانيتها سنويا غلافا ماليا يحدد بحسب الاحتياجات كما أن للقطاع الخاص (مستثمرين وفلاحين) دور في زيادة رؤوس الأموال.

تعد المكننة الزراعية (الجانب التقني) من العوامل الرئيسية التي أدت إلى التوسع العمودي للإنتاج وإحداث ثورة زراعية بهذا القطاع خاصة في أمريكا الشمالية وأوروبا، إلا أن دول العالم الثالث لا تزال تتبع إمكانية التوسع الأفقي باستعمال أكبر مساحة من الأراضي الزراعية، كما أن إحلال الآلات في إنجاز النشاطات الفلاحية محل الإنسان والحيوان يؤدي إلى زيادة إنتاجية الأرض وذلك للاعتبارات التالية:

- الآلات الزراعية تستعمل في (الحرث، الحصاد) مع إمكانية تكثيف الدورة الزراعية.
- كفاءة الآلات الحالية في إعداد التربة وتهيئتها كالقدرة على الحرث
- تحسين العمليات الزراعية الأخرى إذ من الملاحظ أن هناك ترابط بين درجة المكننة وبين استخدام الوسائل التقنية الأخرى وقبول الإرشاد الفلاحي.

4.1. التكوين والبحث والإرشاد الزراعي

يعتبر التكوين، البحث والإرشاد الفلاحي من العوامل الضرورية لرفع الإنتاجية عن طريق الاستعمال الكفء لوسائل الإنتاج والتقليل من النقائص وكذا تطبيق المعارف والتقنيات الحديثة في المجال الزراعي والبحث عن أنجع الطرق لتطبيق برامج التنمية وذلك بالقيام ببحوث ميدانية على كل المستويات (الأمراض التي تصيب النباتات والحيوانات، تحسين خصوبة التربة، وطرق الري وغيرها).

2. السياسات الزراعية في الجزائر

لقد عرفت السياسات الفلاحية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا أكثر من 50 سنة، العديد من التغيرات و الإختلافات بداية من التوجه نحو تطبيق مبادئ النظام الاشتراكي بهدف إقصاء أو حذف جذور الفكر الاستعماري، إذ أصبحت الدولة هي المسير لكل من العملية الاستهلاكية والانتاجية، غير أنه وبعد ظهور فكرة تحديث هذا القطاع بالاعتماد على كفاءة وخبرة اليد العاملة (الوطنية/ الأجنبية)، عملت على إنشاء صناعة غذائية من أجل تلبية الاحتياجات الغذائية لجميع الأفراد وبتكلفة أقل، وبفضل هذه الصناعات الأولية البسيطة تمكنت العديد من الدول النامية التي لها نفس الأوضاع التاريخية الاقتصادية للجزائر، وذات الموارد المحدودة من تحقيق نتائج إيجابية والرفع من عائدات القطاع الفلاحي. (فوزية، 2011)

وفي هذا المحور سنركز على السياسات الزراعية التي طبقت في الجزائر من 2000 إلى 2014، فبانتهاج الجزائر لسياسة اقتصاد السوق في التسعينات، كان لا بدّ من إعادة هيكلة للقطاع الزراعي من خلال سن مجموعة من القوانين والتشريعات أهمها قانون رقم 90- 25 المؤرخ في 18/ 11/ 1990 المتعلق بإعادة الأملاك

المؤممة، حيث تم إعادة ما يقارب 445000 هكتار لـ 22 ألف مالك سابق، والمرسوم التنفيذي رقم 92-289 المؤرخ في 6/ 01 1992، الذي يحدد شروط التنازل عن الأراضي الصحراوية. (محمد، 2012)

وأمام الآثار السلبية التي أحدثها إلغاء الدعم الزراعي قررت الدولة العودة لسياسة الدّعم المباشر للفلاحين المنتجين فقط من خلال تخفيض نسبة الفوائد على القروض، وتقديم الدعم اللازم لهم من خلال إنشاء صناديق متخصصة لذلك، مع إلغاء الضرائب المفروضة على الفلاحين. (عمر ، 2011)

وفي سنة 1998 تم صدور البرنامج الاستعجالي المتعلق بإصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز مع تحمل الدولة تكاليف النفقات الكبرى كجلب المياه وتوصيل الكهرباء، شق الطرق ...، وهذا ما أدى إلى إنعاش المناطق الريفية من خلال توفير مناصب شغل جديدة، وتوسيع الهجرة العكسية من المدن إلى الأرياف بهدف استصلاح الأراضي الزراعية. (محمد، 2012)

1.2 المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA):

وهو استراتيجية كلية تهدف إلى تطوير وزيادة فعالية القطاع الفلاحي، وهو مبني على سياسة البرامج المتخصصة والمكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري، ويرجع ظهور هذه المخططات إلى هشاشة القطاع الفلاحي الذي عانى من التهميش أزيد من ثلاثة عقود، وتكميلاً لمسار الإصلاحات وبرامج تنموية التي بدأ تطبيقها في التسعينات. (المخطط الوطني للتنمية الفلاحية)

أما حسب الأجندة الصادرة عن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية: فالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية هو استراتيجية كلية تهدف إلى تطوير وزيادة فعالية القطاع الفلاحي، وهو مبني على سلسلة من البرامج المتخصصة والمكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري.

كما يعرف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية هو برنامج وضع لحماية المشتريات الفلاحية والإنتاج الفلاحي سواءً كان نباتيا أو حيوانيا، وأيضا حماية سكان الأرياف.

***أسس المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:**

إن العمليات الأساسية المحددة من طرف وزارة الفلاحة في إطار مهامها المتمثلة في ضبط الاستثمار في الشمال والجنوب، وتحويل أنظمة الإنتاج والاستعمال العقلاني في الموارد المالية للدولة، تهدف أساساً إلى إعادة تشكيل المساحات الفلاحية، والمحافظة على الموارد الطبيعية التي من شأنها تشجيع التنمية المستدامة. بالنظر إلى البعد الدولي، فإن المخطط الوطني يندرج ضمن مسعى إعادة الطابع الفلاحي لمناطقها، وتوفير الشروط لزيادة القدرة التنافسية للأنشطة والمنتجات الفلاحية، وتهيئة الفضاءات الفلاحية لتصبح أكثر جاذبية للاستثمارات المباشرة، وإنشاء مؤسسات فلاحية وصناعية وغذائية بمقابل الاستعمال المشروط والمنظم للبرامج المحددة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية يسمح للدولة بالمرور في النفق الإجباري الذي كان لزمن طويل يصف الفلاحين بأنهم فلاحون مقاولون، كما يسمح بالضمان الجيد للتحول من تسيير المخطط إلى التسيير بطلب الاستثمارات الإنتاجية الناجحة، ويجدر الإشارة هنا إلى أن

مجموعة من البرامج المشكلة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية هي كلها مقبولة من طرف سكان العالم الريفي وتحقق رغباتهم المتعددة، محاربة الفقر، خلق مناصب شغل، الأمن الغذائي. (والاجتماعي، 2001)

***أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:**

لقد أقر المشرع الجزائري في **المادة 07 من القانون رقم 08-16 المؤرخ في 03 أوت 2008 المتضمن التوجيه الفلاحي** أن المخططات والبرامج الوطنية للتنمية الفلاحية والريفية من أدوات التوجيه الفلاحي، وهي في الحقيقة أنشأت لتحقيق مجموعة من الأهداف تعد حافزاً لتشجيع الاستثمار الفلاحي والمستثمرين والتي نص عليها **المنشور الوزاري 332 المؤرخ في 18 جويلية 2000**، تتمثل في:

- تحسين مستوى الأمن الغذائي لتمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير الدولية، وتحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني، وتنمية قدرات الإنتاج للمدخرات الفلاحية من بذور وشتائل، وكذا الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، بهدف تنمية مستدامة وترقية المنتوجات ذات المزايا النسبية المؤكدة.
- إعادة تهيئة المساحة الفلاحية وتأهيلها من جديد.
- ترقية تشجيع الاستثمار الفلاحي الخاص.

كما يهدف إلى المحافظة على الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة الخاصة عن طريق نظام قانوني المطبق حاليا وهو عقد الامتياز الفلاحي وفقا للقانون رقم 03-10 بمختلف المراسيم التنفيذية، وهذا للمقاربة الاقتصادية للقطاع مع العلم أن هذه الأراضي ستبقى ملكاً للدولة طبقا لقرار السيد رئيس الجمهورية السابق السيد عبد العزيز بوتفليقة المعلن عنه خلال اجتماع الولاة في شهر ماي 2000، الذي يتماشى وهدف تثمين الموارد الطبيعية والمحافظة عليها.

- إن المساعي التي ترجو الدولة تحقيقها تفوق تحقيق الاكتفاء الذاتي بل تسعى إلى المنافسة العالمية وذلك بتعزيز المنتوجات الفلاحية، ذات الامتيازات التفصيلية لاسيما المنتوجات الزراعية البيولوجية، وترقية التشغيل وفقا للقدرات المتوفرة وتثمينها.

حيث أن إنشاء مناصب الشغل أصبح يمثل في الوقت الراهن غاية كل نمو اقتصادي لذا كان من ضمن الأهداف التي يعمل على إعدادها هذا المخطط والمتمثل في قبوله اجتماعياً. (والاجتماعي، 2001)

***وسائل تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:**

يعتبر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الواقع تركيب مالي حيث أنه يحتوي على شبكة مالية متعددة ومتكاملة تتكون من الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNROA والصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.

***الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية FNROA:**

تم إنشاء الصندوق بمقتضى **المادة 24 من القانون رقم 99-11 المؤرخ في 1999/12/23، المتعلق بقانون المالية لسنة 2000** والتي تنص على جميع الحسابين الخاصين بالحساب رقم 052/302 المتعلق بالصندوق الوطني للتنمية الفلاحية والحساب رقم 067/302 المتعلق بالصندوق الخاص بضمان أسعار السلع الفلاحية عند الإنتاج تحت عنوان الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، وتتكون إيرادات الصندوق من مساهمة الدولة والمنتوجات شبه الجبائية ومنتوجات التوظيف والهبات، وأمّا النفقات فتمثل في دعم الدولة المخصص لتنمية الإنتاج والإنتاجية وتثمين الموارد الفلاحية والتسويق والتخزين وعمليات الري وحماية الثروة النباتية والحيوانية، وكذا مداخيل الفلاحين ودفع الفرق في الفائدة المتعلقة بالقرض الفلاحي. (عجة ، 2005)

لكن الإشكال الذي يطرح يتعلق بمسألة اشتراط ضرورة امتهان حرفة الفلاح للاستفادة من الدعم، صحيح أن هذا الشرط كان أساسياً في ظل القانون 87-19 المتعلق بحق الانتفاع الدائم والملغي بموجب القانون رقم 10-03، المتعلق بعقد الاستثمار الفلاحي. (يتقرسي ، 2002)

الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية (FNRDA): يدعم الصندوق النشاطات الفلاحية سواء كانت قبل المستثمرة الفلاحية (تحليل التربة) تهيئة الأراضي الفلاحية، الري، ...، أو خلالها أو بعدها (الصناعات الغذائية،...).

المؤهلون للاستفادة من الصندوق:

- الفلاحون والمربون بصفة فردية أو منظمين في تعاونيات وتجمعات مهنية أو في جمعيات وافية التأسيس.

المؤسسات الاقتصادية والعمومية والخاصة بما فيها المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري EPIC التي تساهم في نشاطات الإنتاج والتحويل والتسويق وتصدير المنتوجات الفلاحية والمنتوجات الزراعية الغذائية. (المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، 2000)

الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي: إن الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي حسب **القرار الوزاري المشترك رقم 553 المؤرخ في جوان 2000**، هو الهيئة المكلفة بتنفيذ مختلف العمليات المالية للصندوق الوطني للضبط والتنمية الريفية، إذ يقوم الصندوق حسب **المادة 03 من القرار الوزاري رقم 553** في أجل لا يتجاوز 15 يوما بإبرام اتفاقية قرض مع طالب التمويل الكلي أو الجزئي، ولا يمكن أن يفوق القرض المبلغ المحدّد في دفتر الشروط ويتكفل الصندوق مباشرة بالإنجاز المالي بالتسديد لفائدة الموردين والمقاولين، وذلك حسب إجراءات تعاقدية، وهكذا فإن تسديد القرض يضمنه أساسا مقرر منح مساهمة الصندوق الوطني والتنمية الفلاحية، ويتم التسديد من مصدرين:

عن طريق الاقتطاع المقيد من حساب وزارة الفلاحة لدى الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في حدود المساهمة العمومية مقر وضع المساهمة، وبالمقابل يتحمل المستفيد من القرض الفرق بين مبلغ القرض ومبلغ المساهمة، وفق جدول محدّد بالاتفاق بينه وبين الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي. (عجة ، 2005)

2.2 سياسة التجديد الفلاحي والريفي 2009-2014:

إن الهدف الأساسي للسياسة الزراعية بعد 2009 هو "**تعزيز استدامة الأمن الغذائي الوطني مع التأكيد على ضرورة تحويل الزراعة إلى قاطرة النمو الاقتصادي العام**"، وينطوي ذلك على البحث عن مواطن الضعف وتطويرها من خلال مشاركة جميع القوى والجهات الخاصة والعامة المرتبطة بالقطاع الزراعي، وتتمثل سياسة التجديد الزراعي الريفي في ثلاث ركائز أساسية التي تعتبر أداة لتحقيق السيادة الغذائية، وهي:

- يركز التجديد الزراعي على تطوير الاقتصاد وربحية القطاع لضمان الأمن الغذائي في البلاد على نحو مستدام.
- تشجيع تكثيف وتحديث الإنتاج في المزارع وإدماجها
- إعادة العديد من الإجراءات لدعم الاستثمارات في القطاع لإنتاج قيمة مضافة على طول سلسلة من الانتاج إلى الاستهلاك.

والهدف هو تحقيق التكامل بين الجهات الفاعلة لتحقيق النمو المستدام والإنتاج الزراعي المستدام، وقد أعطيت الأهمية لمنتجات استهلاكية واسعة منها: الحبوب البقول، والحليب واللحوم الحمراء والبيضاء، والبطاطا والطماطم الصناعية والزيتون والنخيل والبذور والشتلات.(rurale, 2012)

تقوية القدرات البشرية وتقديم الدعم التقني للمنتجين: جاء كإجابة على الصعوبات التي واجهتها الجماعات الفاعلة للاندماج التام في تنفيذ السياسة الجديدة، بسبب الأدوار الجديدة والتقسيم المستمر بين أشكال مختلفة من التنظيم، ويكون ذلك من خلال:

- تحديث أساليب الإدارة الزراعية.
- استثمار أكثر جوهرية في مجال البحوث والتدريب والإرشاد الزراعي لتعزيز تطوير التكنولوجيات الجديدة والبيئة المنتجة.
- تعزيز الإمكانيات المادية والبشرية لجميع المؤسسات والوكالات المسئولة عن الدعم للمنتجين والمشغلين في القطاع.
- تعزيز الرقابة والخدمات البيطرية وحماية النباتات والرقابة الفنية ومكافحة حرائق الغابات.

-البرنامج التكميلي لدعم النمو، المخطط الخماسي الأول (2005- 2009) PCSC:

لقد قدرت اعتماداته المالية بـ 4202,7 مليار، وقد تم تقسيمه على خمسة برامج فرعية، (بوفليح ، 2012) واستفاد قطاع الفلاحة والصيد البحري بما قيمته 312 مليار دينار من إجمالي المبلغ الموجه لقطاع

الصناعة والفلاحة والصيد البحري التي قدرت بـ 337,2 مليار دينار بما يعادل 8 % من إجمالي المبلغ المخصص لهذه المرحلة وهي نسبة ضعيفة جدا لمثل هذين القطاعين الحساسين.

-برنامج الإنعاش الاقتصادي (المخطط الخماسي الثاني 2010- 2014):

أو ما يعرف ببرنامج توطيد النمو الاقتصادي، سطر له مبلغ مالي قدره 21214 مليار دينار، وقد قسم على ثلاث برامج فرعية، حيث تضمن برنامج دعم التنمية الاقتصادية الذي سطر له غلاف مالي قدره 3500 مليار دينار لدعم ثلاث فروع قطاعية هي: (بوفليح ، 2012) الفلاحة والتنمية الريفية 1000 مليار دينار والقطاع الصناعي العمومي، ورغم هذا الدعم الموجه للقطاع الفلاحي والزراعي، إلاّ أنّه لم يحقق النتائج المرجوة منه، كما يعد تأثير القطاع الزراعي ضعيفا جدا على معدل النمو الاقتصادي، إذا ما قارناه بالقطاعات الأخرى سواء الصناعية أو الخدماتية أو الطاقوية فمساهمته في الناتج الخام ضعيفة جدا.

الأثر على النمو الكلي للقطاع الفلاحي ومساهمته في الناتج الداخلي الخام: ساهمت برامج التجديد الفلاحي والريفي في اتجاهات نمو موجبة ومتباينة في قيم الإنتاج الفلاحي ومساهمته في الدخل الوطني الخام، من جراء الإجراءات والقوانين المشجعة لزيادة حجم الإنتاج والأسعار التحفيزية وإنشاء نظام ضبط المنتجات الواسعة الإستهلاك. (أقاري، 2016)

3.معادلة الأمن الغذائي والتنمية الزراعية في الجزائر

يعتبر الأمن الغذائي قضية محورية تحض بأهمية بالغة خاصة في ظل الارتفاع المستمر لواردات الغذائية للدول النامية من أجل توفير حاجيات السكان من الغذاء، حيث تختلف مفاهيم الأمن الغذائي باختلاف رؤية المفكرين الاقتصاديين، إذ يرى بعضهم أنها قضية عالمية تجد حلا لها في توفير كميات كافية من الغذاء الكافي لحياة صحية ومهما اختلفت نظرة واضعي المفاهيم المعتمدة للأمن الغذائي فنجد أن هذه القضية تركزت أساسا في اغلب الدول النامية.

كما قد أصبحت قضية الأمن الغذائي بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من القضايا التي تتلقى اهتماما واسعا على كافة المستويات، وهو بذلك يعتبر من الموضوعات الحساسة التي تواجه الزراعة وذلك لما لها من تأثيرات اقتصادية، سياسية، اجتماعية.

1.3. تعريف الأمن الغذائي:

يقصد بالأمن، من الناحية المبدئية قدرة المجتمع توفير الغذاء المناسب للمواطنين على المدى البعيد والقريب كما ونوعا وبالأسعار التي تتناسب ودخلهم.

"وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد بمسألة الأمن الغذائي إلا أن أزمة الغذاء ومؤشراتها آخذة بالتزايد مع مرور الزمن وأخذت متضمناتها أبعادا مختلفة انتهت في الزمن الراهن بارتفاع أسعار الغذاء". (النجفي، 2011)

عرف العالم ابتداء من منتصف الثمانينات أمنا غذائيا نسبيا بسبب شكل رئيسي، تزايد استخدام الكيميائيات في الزراعة الحديثة، إلا ان تزايد الإنتاجية الزراعية بهذه الطريقة جلب مخاوف كثيرة

للمستهلكين، وبدأ الحديث عن طريقة جديدة لزيادة الإنتاجية أكثر امنا لصحة الإنسان كالزراعة البديلة او الزراعة العضوية. فما هو امان الغذاء إذا؟

إن مفهوم منظمة الصحة العالمية للأمان الغذائي: يعني كل الظروف والمعايير الضرورية اللازم خلال عمليات الإنتاج وتصنيع وتخزين وإعداد الغذاء آمنا وموثوقا به وصحيا وملائما للاستهلاك الأمني، فأمان الغذاء متعلق بكل المراحل من خلال الانتاج الزراعي.

" وحتى لحظة الإستهلاك من طرف المستهلك الأخير، ويذكرنا علم التسويق في مجال السلع الغذائية بأن الإهتمام في المرحلة الأولى كان منصبا على توفير السلع الغذائية، أي أن الإهتمام كان منصبا على الكم لأن الطلب يفوق العرض، ثم بدأت مرحلة الإهتمام بالجودة والنوعية أو الموازنة بين الكم والكيف في السلع الغذائية، وحاليا في المرحلة الأخيرة، بدأ التركيز على الأبعاد الصحية للسلع الغذائية أو مايعرف بأمان الغذاء، وزاد هذا الإهتمام أكثر مرض جنون البقر والحمى القلاعية، وما أحدثاه من تخوف عالمي، لكن تبقى الصرامة في المتابعة والحرص على سلامة السلع مسألة نسبية.

2.3مفهوم التبعية الغذائية:

التبعية بصورة عامة تعني السيادة المنقوصة في مجال معين أو مجالات مختلفة، قد تكون على مستوى سياسي أو المستوى الاقتصادي وما إلى ذلك.

ويعد سمير أمين من بين أهم منظري التبعية، وهو يعتقد أن النظام الرأسمالي يكرس تبعية الأطراف(الدول المتخلفة) للمركز (الدول الرأسمالية)، وللخروج من حالة التبعية يجب العمل على فك الارتباط أي القطيعة مع النظام الرأسمالي. (أمين، 1978)

وبناء على ما سبق، فإن التبعية الغذائية تعني: عدم قدرة الدولة على تلبية احتياجات سكانها من المواد الأساسية الاستهلاكية لغذائهم اليومي، وتكون مرغمة على توفير هذه المواد عن طريق الاستيراد من الخارج لأن أي اختلال أو ندرة يعرض السكان إلى نقص في التغذية، وبالتالي انتشار الأمراض والمجاعة، بالإضافة إلى وجود المنظمات الدولية والإقليمية أصبح العمل تحت لوائها ضمن اتفاقيات وتشريعات معتمدة، يخفف من شدة وحدة هذه الوضعية.

3.3مفهوم الفجوة الغذائية:

تشير إلى الفارق الحاصل بين كمية الإنتاج المحلي من السلع الغذائية والكمية المستوردة من الخارج لتلبية احتياجات السكان من الغذاء اليومي وذلك وفقا للمعايير الدولية المتعارف عليها من سعرات حرارية وبروتينات.

السياسة الغذائية هذا المفهوم الموجه لتدخلات السلطة (حكومة أو شخصية أو أطراف أخرى) تستخدم القوة العامة والشرعية الحكومية بهدف تحسين الوضعية الغذائية لمجموعة سكانية.(Bazil & Bureau)

الأمن الغذائي يعد من بين أهم مرتكزات السيادة الوطنية وأحد الأهداف الاستراتيجية للسياسة التنموية لقطاع الفلاحة، والتي ترمي أساسا إلى تلبية الاحتياجات الغذائية المتزايدة للمستهلك الجزائري، تستوجب قبل كل شيء الرفع من العرض الفلاحي الوطني بشكل محسوس. (أهم مرتكزات السياسة الوطنية، 2018)

وبخصوص الجزائر فإن وضعية تغذية الفرد الجزائري تعرف تذبذبا يميل أكثر نحو التراجع خصوصا في الآونة الأخيرة مع الارتفاع الفاحش في أسعار المواد الغذائية الأساسية عالميا، وهذا التقييم مرتكز على تحليل معدلات الإنتاج والواردات وكذلك قائم على تحليل الارقام المتعلقة بالنمو الديمغرافي، و بسبب إتساع الفجوة الغذائية في الجزائر في قصور الناتج الغذائي بالنسبة لعدد كبير من السلع الغذائية الرئيسية و التي يتصدرها القمح بحيث لا يتجاوز معدل تغطية الإستهلاك المحلي نسبة 37.44 بالمئة بالنسبة لسنة 2009، و عليه خصصت الدولة الجزائرية في هذه السنة بالذات 5.8 مليار دولار لاستراد المواد الغذائية، حيث بلغ إستراد القمح ما يعادل 5755447 طن.

غير أن بعض الفئات من المجتمع قد عرفت تضررا أكثر من جراء إلغاء دعم الأسعار عند الاستهلاك في حين مازالت الواردات من المواد الغذائية تتضمن جزء كبيرا لتغذية السكان خاصة فيما يتعلق بالحبوب والحليب ومشتقاتها وهي كلها من المواد الغذائية الاستراتيجية.

وبناء على تصنيف دولي خاص بعدد السكان الذين بإمكان دولة ما تغذيتهم بالاعتماد على الأراضي التي تتوفر عليها أشار "حميد آيت عمارة" محلل سياسي في الأمن الغذائي إلى ان الجزائر تصنف في المرتبة السابعة على سلم يتكون من تسع درجات، مما يجعلها في خانة الدول ذات الخطر المرتفع في مجال النقص.

4.3. رؤى في المعالجات والمسارات المستقبلية:

إن الهدف المتمثل في تحسين الأمن الغذائي بشكل مستمر وبصفة مستدامة يعد، رهانا كبيرا بالنسبة للسيادة والامن الوطني غير انه يتجلى اليوم، بكل وضوح أن الاستراتيجية الواجب اعتمادها لتجسيد هذا الهدف لا يمكن تصوره على أساس اللجوء حصريا إلى المقاربة الكلاسيكية المتمثلة في استغلال الموارد الطبيعية المتوفرة بشكل أكثر.

من أهم الصعوبات والعراقيل التي واجهت السياسات التنمية الفلاحيةفي تحقيق الأمن الغذائي نذكر:

- التغيرات المناخية
- صعوبة التضاريس
- مشكل التكوين، البحث الإرشاد الفلاحي
- عدم وجود التواصل بين التنظير ورسم السياسات الفلاحية وتنفيذها
- سوء تسيير رؤوس الأموال وغياب الرقابة الفعلية أثناء توزيعها على الفلاحين
- مشكل البيروقراطية
- تعقد التركيبة الاجتماعية والثقافية للمجتمع الريفي

إضافة إلى صعوبات المشار إليها عدم توفر العقار إلا أن هناك العديد من الصعوبات التي واجهت الاستثمار في المجال الفلاحي والتي من بينها إضافة إلى القاعدة العقارية. (لحرش، 2015)

وبعد صدور قانون التوجيه الفلاحي بموجب الفانون 16/08 المؤرخ في 2008/08/10 الذي استحدث المخطط الوطني للتنمية الريفية ومن الملاحظ أن التمويل يتقارب نسبيا مع التمويل يقارب نسبيا مع التمويل في الفترة السابقة ورغم الإعانات فمازال النقص والعجز المالي للفلاحين وما زالت الدولة هي التي تمحي ديون الفلاحين لحد الساعة ولهذا رغم الدعم المالي المقدم من الدولة إلا أنه غير كاف وغالبا ما يعلق الفلاح في الدين إضافة إلى الفوائد المتراكمة وبالتالي يعتبر التمويل المالي من أهم المعوقات التي يواجهها الفلاح. (لحرش، 2015)

الحلول:

وعليه، يمكن الجزم أن السعي إلى التخلص من التبعية الغذائية يتحقق بـ:

- التسيير العقلاني للموارد الزراعية.
- الاستعانة بصفة تلقائية بمقاربة تشاركية تسمح بإشراك الأسر الفلاحية في كل مرحلة من مراحل بناء مشاريعها التنموية؛
- تعبئة كل الفاعلين المحليين وكل القطاعات الاقتصادية من أجل تشجيع التضافر الضروري لتحديد مشروع تنموي مندمج للإقليم؛
- تعزيز قدرات هؤلاء الفاعلين لتمكينهم من تنظيم وانتقاء أنسب الخيارات التنموية.
- آليات دعم تحفيزية على المدى الطويل من أجل ضمان ديمومة الطريقة الجديدة لتسيير الموارد.

ومهما كانت العراقيل الخاصة المحددة ، فإن التسيير المستدام للموارد الطبيعية يتوقف بشكل وثيق على مدى مشاركة والتزام كل الفواعل بتنفيذ نمط التسيير الملائم، وهو ما يفترض وجود إطار محفز يشعر ضمنه كل واحد بأنه فاعل أساسي وعنصر مكمل للجماعة.

الخاتمة:

لقد حاولنا في هذا البحث أن نعالج قضية هامة جدا ضمن قضايا دول العالم الثالث والتي تنعكس آثارها على كل المستويات ألا وهي قضية الأمن الغذائي وارتباطها بالسياسات التنموية مع التركيز على التجربة الجزائرية في سعيها للتخلص من التبعية للخارج.

كما يتبين من خلال الدراسة أن السياسات الفلاحية التي إعتمدتها الجزائر منذ الإستقلال إلى غاية 2014 قد إشتملت على ثلاث مرتكزات أساسية هي الفلاح ،الريف والتخطيط .

كما أننا نستخلص أن هذه السياسات الفلاحية ساهمت في رفع إنتاجية القطاع الفلاحي بحيث تم تحقيق عوائد لا بأس بها في مختلف المحاصيل خاصة الحبوب و البقوليات، و هو ما إنعكس إيجابا على مساهمة القطاع الفلاحي في الدخل الوطني.

رغم كل هذه النتائج المحققة لكن فاتورة إستراد المواد الغذائية الواسعة الإستهلاك في إرتفاع مستمر، و هو المؤشر الأول الدال على عجز كل السياسات الزراعية التي تبنتها الجزائر في تحقيق الأمن الغذائي.

المراجع:

Bazil, B., & Bureau, C. (s.d.). *Nourrir les homme.*

*l'algerie pays immergeant d'un géant sur papier a un géant en papier*parisl'harmattan

mokhtar, k. (s.d.). *l'algerie pays immergeant d'un géant sur papier a un géant en papier.* paris: l'harmattan.

rurale, M. d. (2012). *le renouveau agricole et rurale* . alger.

أثار الاستثمار في القطاع الفلاحي *الرشيد للدراسات القانونية والدستورية*

الجيلالي عجة . (2005). *أزمة العقار الفلاحي ومقترحات تسويتها* . الجزائر : دار الخلدونية .

المجلس الاقتصادي والاجتماعي. (2001). *مشروع دراسة حول استراتيجية التنمية الفلاحية* .

(بلا تاريخ). *المخطط الوطني للتنمية الفلاحية* . الجزائر.

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، منشور رقم 332 (18 جويلية, 2000).

الهواري يتقرسي . (2002). *افاق التنمية الاقتصادية من خلال قطاعي الفلاحة والسياحة*. الجزائر : جامعة الجزائر .

أهم مرتكزات السياسة الوطنية2018/*الأحرار*

بن دوحة عيسى ، و بوشربي مريم . (مارس, 2016). الأحكام الجديدة للعقار الفلاحي في قانون التوجيه الفلاحي . *مجلة الأستاذ الباحث* ، صفحة 139.

جنينة عمر . (2011). دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة بالجزائر. *استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة* (صفحة 10). المسيلة: جامعة المسيلة.

سالم توفيق النجفي. (2011). *الأمن الغذائي العربي*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

سليم أقاري. (جوان , 2016). سياسة التجديد الفلاحي والريفي في الجزائر 2014-2019. *الفكر والمجتمع*، صفحة 23.

سمير أمين. (1978). *التراكم على الصعيد العالمي نقد نظرية التخلف* . بيروت: دار ابن خلدون.

غربي فوزية. (2011). *الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي دراسة حالة الجزائر* . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

غردي محمد. (2012). *القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة*. الجزائر : اطروحة دكتوراه -جامعة الجزائر3.

لقوشة رفعت. (1998). *التنمية الزراعية قراءة في المفهوم*.

مشروع دراسة حول استراتيجية التنمية الفلاحية 2001

نبيل بوفليح . (ديسمبر, 2012). دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010. *أبحاث اقتصادية وادارية* ، صفحة 254.